

Distr.: General
18 November 2000
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠٠١

تقارير السنوات الأربع ١٩٩٥ - ١٩٩٨ المقدمة عن طريق الأمين العام عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ مذكرة من الأمين العام إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	١ - لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى
٤	٢ - الرابطة الدولية لتسخير البيانات لأغراض التنمية
٦	٣ - هيئة البدائل الإنمائية المتاحة للمرأة من أجل عهد جديد
٨	٤ - صندوق الدفاع القانوني لإنصاف كوكب الأرض
٩	٥ - مجلس الجهات الأربع
١٢	٦ - تحالف الاقتصاديين من أجل الحد من الأسلحة
١٤	٧ - المنظمة الدولية للنداء الإنساني
١٦	٨ - الرابطة الدولية للجهود التطوعية
١٨	٩ - المعهد الدولي للقانون الإنساني
٢١	١٠ - الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع
٢٦	١١ - منظمة الجمع بين الأطفال من أجل التغيير
٢٧	١٢ - رابطة خريجي الجامعات العربية الأمريكية

١ - لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى

مركز استشاري خاص منح في عام ١٩٩١

تقرير الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨

الأهداف والغايات

يتمثل هدف لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى في حماية وتعزيز حقوق كل شخص يعيش في أمريكا الوسطى؛ وفي رفع المستويات وتوعية الناس بحقوقهم وآليات حمايتهم، ضماناً لإعمال تلك الحقوق بالصورة المناسبة.

ولهذه اللجنة حالياً ١٢ منظمة عضواً في منطقة أمريكا الوسطى، تغطي سبعة بلدان من بليز إلى بنما. ومنذ أن انضمت إليها في عام ١٩٩٥ لجنة أقارب الأشخاص المحتجزين والمختفين في هندوراس، لم تنضم إليها أي منظمات أخرى. واللجنة ليست منتسبة إلى أي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري من أي فئة، ولا تتلقى أي مساهمات مالية من الأمم المتحدة أو أي من هيئاتها الفرعية.

المشاركة في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية

تشارك اللجنة عموماً بتقديم مقترحات شفوية وخطية وشكاوى وتحليلات. وقد شاركت، بناءً على طلب قدم إليها، في الاجتماعات التالية:

(أ) الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان (جنيف، ١٩٩٦)، في شكل مناقشات شفوية وخطية تناولت مواضيع منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الطفل؛

(ب) اجتماع الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، بشأن مشروع إعلان عالمي لحقوق السكان

الأصليين (جنيف، ١٩٩٦)، حيث قدمت بيانات خطية وشفوية؛

(ج) الدورة الثالثة والخمسين للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (جنيف، ١٩٩٧)، بشأن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛

(د) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (نيويورك، آذار/مارس ١٩٩٥)؛

(هـ) الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، بشأن حالة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ومسألة الشركات عبر الوطنية، وحقوق المرأة، وتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الأحداث المحتجزين؛

(و) الدورة الثانية للفريق العامل الخاص المعني بالمهاجرين وحقوق الإنسان (شباط/فبراير ١٩٩٨)؛

(ز) الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، بشأن حقوق العمال المهاجرين، والأشخاص الواقعيين ضحية أي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن أو التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وبشأن حالة إجراءات حقوق الإنسان، وتعزيزها وحمايتها والدفاع عنها، إلى جانب بنود أخرى؛

(ح) الدورة الخمسين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والشركات عبر الوطنية؛ وإدارة العدل وحقوق الإنسان؛ والمعايير الدولية المتصلة بالأحداث المحتجزين؛ وقضاء الأحداث؛ وحقوق المرأة؛

(ط) المؤتمر السنوي الحادي والخمسين الذي تنظمه إدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية، بشأن "الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ من القول إلى الفعل"، (نيويورك، ١٩٩٨)؛

الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي؛ وفاطمة زهرة أوهاتشي-كسينيتي، المقررة الخاصة المعنية بالنفايات السامة؛ وكاتارينا توماسيفسكي، المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في التعليم؛ وراديوكا كورناراسوامي، المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، وأوفيليا كالسيتاس سانتوس، المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، وبحالة الأطفال والمراهقين.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

بدأت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى حملة لوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وشاركت في المحافل ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث قدمت المساعدة في توزيع مواد تثقيفية وفي تنسيق تنفيذ أنشطة مع المنظمة العالمية للهجرة بشأن حالة المهاجرين في المنطقة. وردت اللجنة على عدة استبيانات مرسلة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

(أ) نشر مواد مصحوبة بتعليقات، بصفة دورية، تتناول على سبيل المثال، إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد (القرار ٥٥/٣٦ لعام ١٩٨١)، وإعلان التقدم والتحسين الاجتماعي (القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤)، لعام ١٩٦٩)؛

(ب) الاحتفال السنوي بمناسبات منها اليوم الدولي للمرأة، واليوم الدولي لمكافحة العنف، واليوم الدولي لحقوق الإنسان، واليوم الدولي للمهاجرين، مع القيام بأنشطة مختلفة مثل عقد اجتماعات وطنية وإقليمية، أو تنظيم مسيرات، أو عقد مؤتمرات، أو الدعاية، أو إقامة حفلات موسيقية في الهواء الطلق، أو وضع مقررات دراسية للأطفال؛

(ي) الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة؛ وحقوق المرأة والعنف ضد المرأة؛ وحقوق الطفل؛ والعمال المهاجرين؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والدفاع عن حقوق الإنسان وخدمات تصنيف المواد المتعلقة بحقوق الإنسان والتعاون التقني في إعدادها؛

(ك) الدورة الثانية والأربعين للجنة وضع المرأة (نيويورك، ١ - ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩)؛

(ل) دورة لجنة السكان والتنمية بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة (نيويورك، ٢٤ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩)؛

(م) دورة لجنة التنمية الاجتماعية بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (نيويورك، ١٩٩٩)؛

(ن) الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة (نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩)؛

(س) الدورة الأولى للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، بشأن الحق في السيادة وتقرير المصير؛ والنفايات السامة والتلوث الذي تحدته القواعد العسكرية التي تحتلها الولايات المتحدة في بنما؛

(ع) اجتماعات معقودة في كوستاريكا مع فيتييت مونتاربورن، المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال؛ وفاطمة زهرة أوهاتشي-كسينيتي، المقررة الخاصة المعنية بالنفايات السامة؛

(ف) اجتماعات مع أرجون سنغوبتا، الخبير المستقل المعني بالحقوق في التنمية؛ وأسماء جهانجير، المقررة

(ج) شبكة تتألف من أعضاء الرابطة ونظرائهم، تستخدم للاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من البلدان النامية وللمساعدة في عمليات الاتصال والقيام بإجراءات للتعاون ثنائية ومتعددة الأطراف (فعلى سبيل المثال، استجابة لطلب وجهه منذ عدة سنوات المكتب الإحصائي المركزي لسري لانكا من أجل إنشاء سجل للسكان، وُضع ذلك المكتب، على أساس مجموعة من القواعد قدمتها سري لانكا، على اتصال مع نظيره في الدانمرك، الذي اكتسب بفضل المعلومات الموجودة بحوزة الرابطة، خبرة أوثق بما كان يود فعله مما جعل الدانمرك توفد بعثة للتعاون مع سري لانكا).

التعاون مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

من أمثلة ذلك التعاون المؤتمر الدولي الذي عقد عام ١٩٩٦ في نيودلهي تحت عنوان، "تسخير نظم المعلومات لخدمة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال"، الذي كان بمثابة متابعة لمؤتمر دولي آخر عقد قبل عدة سنوات في بيجين وكشف عن وجود احتياجات جديدة في مجال نظم المعلومات لدى لبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

وقد عُقد المؤتمر، الذي نظمه المركز الوطني الهندي لنظم المعلومات الذي كان مديره العام الدكتور ن. سيشاغيري عضوا في مجلس إدارة الرابطة، بالاشتراك مع الجهات التالية (واعتمادا على الدعم المالي المقدم منها): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومصرف التنمية الآسيوي، ومركز بحوث التنمية الدولية (أوتاوا، كندا)، والحكومة الهندية.

وقد انتهى المؤتمر إلى نشر مؤلف باللغة الإنكليزية

يحمل عنوان Information Systems for Economies in Transition

(ج) تنظم اللجنة حلقات دراسية وحلقات عمل وطنية وإقليمية بشأن إدارة العدل، والآليات، والوسائل الدولية، لحماية حقوق الإنسان وتطبيقها في المنطقة. ففي عام ١٩٩٨، مثلا، عقدت اللجنة مجموعة من حلقات العمل الوطنية المكرسة لضرورة وضع وإقرار بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(د) وأجريت بحوث إقليمية من نظام السجون، وأطفال الشوارع، وبغاء الأطفال، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢ - الرابطة الدولية لتسخير البيانات لأغراض التنمية

مركز استشاري منح في عام ١٩٨٧

أنشئت الرابطة الدولية لتسخير البيانات لأغراض التنمية في عام ١٩٧٥ من أجل تنظيم التبادل الدولي للخبرات في مجال نظم وتكنولوجيات المعلومات، وعلى الأخص بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وتمارس الرابطة أنشطتها، في الأساس، من خلال قنوات ثلاث:

(أ) المؤتمرات الدولية التي تتناول موضوعا جرى تحديده جيدا (ومن ذلك مثلا، المؤتمر الذي عقد في نيودلهي في عام ١٩٩٦ بشأن تسخير نظم المعلومات لخدمة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وتخلص هذه المؤتمرات بانتظام إلى نشر مؤلف للتداول في المكتبات، يتم تعميمه بصورة كبيرة على المنظمات الدولية وبلدان العالم الثالث؛

(ب) أفرقة العمل المصغرة التي تجمع بين ممارسين وجامعيين من بلدان الشمال وبلدان الجنوب (ومن ذلك مثلا، أفرقة نظم المعلومات الإقليمية المجتمعية)؛

إلى الإدارة العامة والجامعات فحسب، لتشمل القطاع الخاص أيضا.

وستستفيد الرابطة من التكنولوجيات الجديدة للمعلومات سواء في تبادل الخبرات أو تشغيل الأفرقة العاملة، التي سيتسنى لها العمل دون الحاجة إلى الحضور شخصيا في مكان الاجتماع، الأمر الذي سيحقق وفورات كبيرة. وسيكون لكل فريق عامل متددى على الإنترنت سيتيح للعديد من الممارسين والباحثين، سواء كانوا من أعضاء الرابطة أم لا، متابعة أعمال الفريق والإسهام فيها بتعليقاتهم.

كما ستتاح على شبكة الإنترنت الرسالة الإخبارية للرابطة التي كانت تطبع وتوزع بالبريد.

المصادر الجديدة للتمويل

كانت الرابطة تُمول في السابق من اشتراكات أعضائها ومن المساهمات المحددة الغرض المقدمة للمؤتمرات الدولية من المنظمات الدولية والحكومات.

وأنشأت الرابطة فئة جديدة للأعضاء، هي فئة الأعضاء المنتسبين، وهي فئة مفتوحة أمام الشركات. ولن يكون مطلوبا من الأعضاء الأفراد بعد الآن دفع اشتراكات، لأن الشركات سيقدم كل منها مساهمة كبيرة لتمويل برنامج سنوي (تتراوح بين ٥ ٠٠٠ دولار و ١٠ ٠٠٠ دولار لكل عضو منتسب).

احتمال تغيير اسم الرابطة

قد تغير الرابطة اسمها إلى الرابطة الدولية لتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وسيعرض هذا القرار قريبا على الهيئات المختصة في الرابطة.

(تسخير نظم المعلومات لخدمة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال)، نشرته مؤسسة ماكرو-هيل بالهند، وجرى توزيعه مجانا، بالنظر إلى أن تكاليف طباعته جرت تغطيتها من الاعتمادات المخصصة للمؤتمر.

التوجهات الجديدة لرابطة تسخير البيانات لأغراض التنمية

تتجه الرابطة الآن، التي أنشئت في عام ١٩٧٥ لمعالجة نظم معلومات الإدارة العامة، نحو برنامج جديد آخذة في اعتبارها التطور الهائل الذي طرأ على تكنولوجيا المعلومات والموقع البالغ الأهمية الذي يحتله الآن اقتصاد السوق في معظم بلدان العالم، ومحفظة مهدفها الأصلي وهو تبادل الخبرات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

برنامج جديد

تبدأ الرابطة في عام ٢٠٠١ برنامج عمل جديدا يكرس لاستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات في ميادين ثلاثة: شبكات الاتصالات ودور كل من الدولة والقطاع الخاص؛ وانتشار الإنترنت في بلدان العالم الثالث والشروط الذي ينبغي توافرها في هذا الانتشار لضمان إسهام الإنترنت بالصورة المثلى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ واستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، ولا سيما الإنترنت، والتليفزيون الرقمي والأقراص الثابتة المحتوى CD-ROM لأغراض التدريب المهني عن بعد في بلدان العالم الثالث والبلدان المتقدمة النمو.

أساليب عمل جديدة

إن الرابطة الدولية لتسخير البيانات لأغراض التنمية هي في المقام الأول، وكما لاحظنا، شبكة من الممارسين الذين ينتمون إلى الشمال والجنوب. ويتسع نطاق الرابطة حاليا، التي كانت تتألف أصلا من أشخاص ينتمون

٣ - هيئة البدائل الإنمائية المتاحة للمرأة من أجل عهد جديد

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥)

هيئة البدائل الإنمائية المتاحة للمرأة من أجل عهد جديد هي شبكة نسائية من بلدان الجنوب تضم أكاديميين وناشطين وباحثين يعملون من أجل تحقيق تنمية عادلة ومستدامة ومنصفة للجنسين. وتسهم هذه الهيئة في الدعوة على الصعيد العالمي، ولها أنشطة على الصعيد الإقليمي في أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ. ولا تنسب إلى أي منظمة غير حكومية دولية ذات مركز استشاري ولكنها تعمل في شراكة مع غيرها من الشبكات والمنظمات غير الحكومية العالمية. وترتبط أنشطتها بأنشطة الأمم المتحدة ارتباطاً وثيقاً جداً. فكثير من أنشطتها ينبثق عن أنشطة الأمم المتحدة، لا سيما ما يتعلق منها بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في المؤتمرات الدولية. وتشارك الهيئة بنشاط، في إطار عمليات الأمم المتحدة، في اجتماعات اللجان التحضيرية ومنتديات المنظمات غير الحكومية والمؤتمرات الرسمية، من أجل التأثير على صياغة الوثائق الختامية المنبثقة عنها وذلك بعرض تحليلات شاملة عن القضايا الإنمائية العالمية من منظور نساء بلدان الجنوب. ويدعى أعضاء اللجنة التوجيهية للهيئة من حين لآخر لتقديم المشورة للأمم المتحدة ووكالاتها بصفات مختلفة. وإلى جانب مشاركتها المباشرة في مبادرات الأمم المتحدة، تنظم الهيئة اجتماعات وحلقات عمل لنشر بحوثها وتحليلاتها.

الأهداف والغايات

تتمثل أهداف وغايات الهيئة فيما يلي:

(أ) دراسة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تسبب وتُديم اللامساواة بين الجنسين وعدم التكافؤ بين الطبقات والأعراق؛

(ب) تحليل الاستراتيجيات الإنمائية وأثرها على النساء والفقراء، من منظور نسائي؛

(ج) العمل على إيجاد بدائل لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة للجنسين من خلال أنشطة البحث والتحليل والتدريب والدعوة والاتصال.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

شاركت الهيئة في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ في اجتماعات الأمم المتحدة التالية:

(أ) الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (نيويورك، ١٤-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥). وكان برنامج الهيئة وعنوانه "تحدي الواقع: تصورات هيئة البدائل الإنمائية المتاحة للمرأة من أجل عهد جديد بشأن التنمية الاجتماعية" هو أساس الإحاطة المقدمة لوفود مجموعة الـ ٧٧. ونظمت الهيئة سلسلة من الاجتماعات وحلقات النقاش نشر تحليلاتها وأسهمت في إعداد مشروع برنامج عمل مؤتمر القمة. كما مولت حلقات نقاش نظمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف؛

(ب) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية، كوبنهاغن، ٣-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥؛

(ج) الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (نيويورك، ١٣-٣١ آذار/مارس ١٩٩٥)؛

للمرأة (نيويورك، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) - دعت الهيئة إلى المشاركة في هذا الاحتفال وشاركت قبل ذلك في اجتماعين لتقديم ورقات دراسة في إطار حلقة العمل الاستراتيجية التي نظمها الصندوق على مدى يوم بشأن "الدعوة إلى التغيير". وخصص الاجتماعان لدراسة موضوعي "البيئة العالمية" و "الاستراتيجيات والتحديات التي تواجهها المنظمات والوكالات الراغبة في دعم عملية تمكين المرأة"؛

(د) اجتماع الفريق الاستشاري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدراسة تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ (نيويورك، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) - وقد دُعِيَ ممثلان من الهيئة للمشاركة في الفريق.

أنشطة أخرى ذات صلة

الإجراءات المتخذة لضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة للجنة التحضيرية للموئل الثاني، حلقة نقاش نظمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تحت شعار "من يبحن إلى اسطنبول: التزام إزاء النساء في العالم" (نيويورك، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦). وقد مثل المنسق العام الهيئة في هذه الحلقة، التي تهدف إلى إحاطة الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية علماً بنتائج مؤتمر بيجين وضمان إدراج المكاسب التي حققتها النساء في عملية بيجين في جدول أعمال الموئل الثاني.

التعاون والتشاور مع المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة

(أ) حلقة عمل بشأن التخطيط الاستراتيجي نظمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (نيويورك، ٩-١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) - دعت مديرة الصندوق المنسق العام للهيئة ومنسق البحوث المتعلقة بالأطر الاقتصادية البديلة إلى المشاركة في هذا الحدث السنوي الذي ينظمه

(د) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومنتدى المنظمات غير الحكومية (بيجين، ٣٠ آب/أغسطس - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) - نظمت الهيئة حلقتي عمل خلال منتدى المنظمات غير الحكومية وكان عنوان الحلقة الأولى هو "تأمين مكاسبنا والتقدم نحو القرن الحادي والعشرين" وكان عنوان الحلقة الثانية هو "الأطر الاقتصادية البديلة". وفي منتدى المنظمات غير الحكومية، قدمت الهيئة برنامجها المتعلق بالأطر الاقتصادية البديلة والمعنون "معالم على الطريق: مناقشات هيئة البدائل الإنمائية المتاحة للمرأة من أجل عهد جديد بشأن التنمية البديلة". وشارك أربعة من ممثلي الهيئة، من الكاميرون والسنغال وكوبا وجامايكا، في الوفود الحكومية الموفدة من بلدانهم إلى المؤتمر الرسمي.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

(أ) معتكف اشترك في رعايته صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية عن دبلوماسية ومفاوضات المؤتمرات (بربادوس، ١٧-١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥)؛

(ب) مائدة مستديرة نظمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/الدول الجزرية الصغيرة النامية (نيويورك، ٢-٤ شباط/فبراير ١٩٩٦) - شاركت في المائدة المستديرة المعنونة "موارد الرزق المستدامة: إنشاء مجتمعات محلية عادلة ومستدامة" نخبة من النشطاء على مستوى القاعدة الشعبية والمفكرين الإنمائيين. ومثل الهيئة في هذه المائدة المستديرة منسقة العام ومنسق الأبحاث بشأن موارد الرزق المستدامة الذي عرض ورقة عنوانها "الانتقال من موارد الرزق المستدامة إلى المجتمعات المحلية المستدامة"؛

(ج) احتفال لتوزيع الجوائز بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

عليها وتحسينها. ويوفر الصندوق تمثيلاً قانونياً للمنظمات الأخرى في محاكم الولايات المتحدة وأمام المحاكم الدولية.

ويعمل الصندوق على تعزيز حقوق ومعايير البيئة في العالم من خلال المشاركة في أعمال لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (المعروفة سابقاً باسم اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات). ويعمل أيضاً على توعية الأعضاء وغيرهم من المهتمين بالحقوق والمعايير البيئية الدولية.

ويضم الصندوق ما يزيد على ١٥٠.٠٠٠ عضو من ١١ بلداً.

ولم يطرأ أي تغيير ملحوظ في مصادر تمويله منذ أن مُنح المركز الاستشاري.

ولا ينتسب الصندوق إلى أي منظمة غير حكومية دولية ذات مركز استشاري لدى الأمم المتحدة.

المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

حضر ممثلو الصندوق كل الدورات التي نظمتها لجنة حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتجلى إسهامهم في جملة أمور في التعاون مع موظفي الأمم المتحدة وأعضاء الوفود الحكومية وغير الحكومية من أجل تعزيز حقوق الإنسان والبيئة. وشملت البيانات الرسمية التي أدلوا بها ما يلي:

أدلى ممثل الصندوق خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة (شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٥) ببيانات شفوية في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان والبيئة وفي إطار البند ١٤ من جدول الأعمال المتعلق بآثار إلقاء النفايات السامة على حقوق الإنسان، لا سيما الحق

الصندوق والذي يشكل مناسبة يجتمع فيها موظفوه الفنيون لبحث الأفكار الرئيسية. وقد دعت مديرة الصندوق المنسق العام للهيئة ليكون مستشاراً من مستشاريها الرئيسيين؛

(ب) اجتماع استشاري/إرشادي بين مديرة الصندوق والمنسق العام للهيئة ومنسق البحوث بشأن الاقتصاد السياسي للعولمة (نيويورك، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦).

المساعدة التي تلقتها الهيئة من الأمم المتحدة
قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم المالي اللازم لتنظيم الاجتماع الاستراتيجي للهيئة للمشاركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بربادوس، ١٥-١٦ أيار/مايو ١٩٩٥).

كما قدم الصندوق الدعم اللازم لمشاركة ممثلين اثنين من الهيئة في أعمال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٤-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥). ووفر الصندوق الأموال اللازمة لمشاركة سبعة نساء كاريبيات في مؤتمر القمة ومنتدى المنظمات غير الحكومية (٣-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥).

٤ - صندوق الدفاع القانوني لإنصاف كوكب الأرض

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩١)

أهداف الصندوق وغاياته وعضويته ومصادر تمويله

صندوق الدفاع القانوني لإنصاف كوكب الأرض (المعروف سابقاً بصندوق الدفاع القانوني لنادي سيررا) هو منظمة تُعنى بقانون البيئة ولا تهدف إلى الربح وتهتم بالصالح العام. وتعمل من أجل إسداء المشورة بشأن قوانين البيئة، من حيث مضمونها وتنفيذها، لصالح منظمات أخرى لا تسعى إلى تحقيق الربح وتهتم بحماية البيئة الطبيعية والبشرية والحفاظ

القضايا ذات الصلة. كما أجرى مشاورات مع المقررة الخاصة للجنة وقدم لها مواداً بحثية بشأن ما لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السامة والخطرة غير المشروعين من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان، بما فيها ورقة قدمها في عام ١٩٩٥ بشأن مسألة "المواد السامة وحقوق الإنسان".

أنشطة أخرى ذات صلة

أجرى ممثلو الصندوق لقاءات مع المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية من أجل ترويج التوصيات الواردة في التقرير الختامي الذي أعدته المقررة الخاصة للجنة الفرعية بشأن حقوق الإنسان والبيئة (E/CN.4/Sub.2/1994/9). ووزع الصندوق آلاف النسخ من التقرير الختامي في جميع أنحاء العالم وأصدر عدة منشورات تتعلق بحقوق الإنسان والبيئة.

كما تعاون ممثلو الصندوق تعاوناً وثيقاً مع أمانة اتفاقية بازل وسائر برامج الأمم المتحدة للبيئة في جنيف والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وقدموا لهذه الجهات المواد اللازمة. كما شاركوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشاركة نشيطة في المناقشات التي أجراها الفريق العامل المعني بإعداد مشروع اتفاقية بشأن الاطلاع على المعلومات البيئية ومشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية التابع للجنة السياسية البيئية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وقد أفضت هذه المناقشات إلى اعتماد اتفاقية آهروس في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٥ - مجلس الجهات الأربع

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٣)

الأهداف والغايات

أنشئ مجلس الجهات الأربع على يد القيادة الشعبية لخمس قوميات أصلية لها نفس التطلعات في أمريكا

في الحياة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وزع الصندوق مذكرة على المنظمات غير الحكومية الأخرى بشأن التقرير الذي أعدته المقررة الخاصة للجنة الفرعية بشأن حقوق الإنسان والبيئة. وفي كانون الأول/ديسمبر من نفس السنة، قدم الصندوق إلى مركز حقوق الإنسان تعليقات خطية بشأن التقرير الختامي الذي أعدته المقررة الخاصة بشأن حقوق الإنسان والبيئة (E/CN.4/Sub.2/1994/9).

كما أدلى ممثل الصندوق خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة (آذار/مارس ١٩٩٦) ببيان شفوي في إطار البند ٥ من جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان والبيئة. وقام الصندوق خلال الدورة نفسها بإعداد ونشر عدة مواد مكتوبة بشأن حقوق الإنسان والبيئة، منها ورقة معنونة "حقوق الإنسان والبيئة - قضية كين سارو - ويوا: مثال مأساوي".

كما أدلى ممثل الصندوق خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة (آذار/مارس ١٩٩٧) ببيان شفوي في إطار البند ٥ من جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان والبيئة. وقام خلال هذه الدورة بتعميم ورقة ضمنها مواقفه تحت عنوان "الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والبيئة"، ونشر دراسة تحت عنوان "إعمال حقوق الإنسان البيئية في إطار مؤسسات الأمم المتحدة".

كما أدلى ممثل الصندوق خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة (آذار/مارس ١٩٩٨) ببيان شفوي في إطار البند ٥ من جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان والبيئة.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالها المتخصصة

تعاون الصندوق تعاوناً مكثفاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع المقررة الخاصة للجنة الفرعية بشأن حقوق الإنسان والبيئة وأجرى مشاورات معها وأجرى بحوثاً بشأن

(ج) لم تقم منظومة الأمم المتحدة بإنشاء آلية لدعم السكان الأصليين دعماً فعالاً على المستوى الشعبي لمكافحة الشركات على وجه السرعة في سبيل الحفاظ على الأراضي والموارد.

وقرر المجلس أن يأخذ زمام المبادرة ويعيد تركيز نشاطه على تقييم ورصد سلوك الشركات والتجارة الدولية إزاء أراضي السكان الأصليين وأقاليمهم. وحدد ثلاثة أهداف رئيسية هي:

(أ) إنشاء شبكة من المنظمات الشعبية المعنية بالسكان الأصليين، لا سيما في البلدان النامية، لتبادل المعلومات الاستراتيجية بشأن خبراتها في التعامل مع شركات ومؤسسات صناعية بعينها؛

(ب) إعداد ونشر دراسات تقنية عن سلوك الشركات وعن أنجع النهج التي اهتدى إليها السكان الأصليون لتحقيق قدر من السيطرة على أنشطة الشركات داخل أقاليمهم التقليدية؛

(ج) تشجيع السكان الأصليين على اتباع استراتيجيات تتيح لهم المشاركة الفعالة في الهيئات الدولية والإقليمية المسؤولة عن إدارة التجارة والمالية وحقوق الملكية الفكرية وتطوير القانون الدولي الخاص.

وأضحى واضحاً للمجلس أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب بذل جهد كبير في مجالي البحث والإدارة. وحتى تلك المرحلة، اعتمد المجلس على المتطوعين المجتمعيين الذين يعملون بلا أجر للاضطلاع بأنشطته. ولم يجمع أي أموال ولم تكن له أي ميزانية. لكن هذا الحال قد تغير بالضرورة في عام ١٩٩٤.

الشمالية. ويتمثل هدفه الرئيسي في زيادة إمكانية تعبير الشعوب الأصلية عن نفسها لدى منظومة الأمم المتحدة وزيادة استجابتها لنداءاتها بغية تعزيز كفاحها من أجل تقرير مصيرها وتشجيعها على القيام بدور أكبر في معالجة القضايا العالمية من قبيل التنمية المستدامة وصنع السلام.

ومع تغيّر علاقة الشعوب الأصلية بالأمم المتحدة، بدّل مجلس الجهات الأربع بؤر تركيزه. وكان عام ١٩٩٣ بمثابة نقطة تحول إذ تزامن مع إعلان السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم التي عززها المجلس جاهداً على مستوى لجنة حقوق الإنسان وحتى مستوى الجمعية العامة. ففي هذا العام، حظيت الشعوب الأصلية بالاعتراف باعتبارها "مجموعة رئيسية" في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وباعتبارها صاحبة حقوق فردية وجماعية مميزة في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان. وأُعيد مشروع إعلان حقوق السكان الأصليين وقدم إلى لجنة حقوق الإنسان، ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٩ إلى إنشاء منتدى دائم للسكان الأصليين في الأمم المتحدة.

ورغم أن الشعوب الأصلية قد قطعت أشواطاً بعيدة في مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لاتخاذ القرارات بحلول عام ١٩٩٣، ورغم أنها قد برزت وجاهرت بحقوقها في مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة، فقد اتضح للمجلس ما يلي:

(أ) أصبح نشوء الشركات عبر الوطنية وتحرير التجارة عنصريين يهددان أراضي السكان الأصليين وبقائهم في التسهيلات؛

(ب) تناط المسؤولية الأساسية عن إدارة التجارة والاستثمارات في العالم بهيئات دولية، كمنظمة التجارة العالمية، وهي هيئات لم يقم فيها السكان الأصليون بأي دور حتى الآن؛

عن دراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بسلوك الشركات عبر الوطنية وردود فعل السكان الأصليين.

وكان عنوان أول منشور صدر في إطار هذا البرنامج الجديد للعمل هو "التفاوض الفعال بواسطة السكان الأصليين: دليل عمل خاص بأمريكا الشمالية"، وهو منشور تضمن دراسات للحالات الإفرادية المعدة بالتعاون مع نشطاء من المجتمعات المحلية من ٦ قوميات أصلية في أمريكا الشمالية. وقد أصدرته منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ويجري إعداد كتاب ثان بعنوان "سلوك الشركات والسكان الأصليون: الآثار والاستراتيجيات والنتائج"، سيتضمن دراسات حالة معدة بالتعاون مع نشطاء مجتمعيين من عشرين شعباً أصلياً في أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا الشمالية، والاتحاد الروسي.

وعلاوة على ذلك، ساهم المجلس في حلقات العمل الإعلامية المتعلقة بالعملة وتحرير التجارة والسكان الأصليين المعقودة في أرجاء كندا والولايات المتحدة بهدف تعبئة السكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية لاتخاذ مبادرات في مجال الدعوة على مستوى منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمات التجارة الإقليمية.

وفضلاً عن هذه المبادرات الجديدة، واصل المجلس إيفاد ممثليه لحضور الدورات السنوية التي يعقدها الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المكلف بإعداد النص النهائي لإعلان حقوق السكان الأصليين. كما حضر ممثلون عنه اجتماعات الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية المنشأة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي فضلاً عن مؤتمر القمة

الأنشطة الجديدة التي اضطلع بها المجلس منذ عام ١٩٩٤ قام المجلس، منذ عام ١٩٩٤، من أجل دعم تطوير شبكة لتبادل المعلومات وإعداد دراسات تقنية بما يلي:

(أ) أقام المجلس علاقات تعاون مع ثلاثة برامج أكاديمية تخدم السكان الأصليين (وهي قسم الدراسات المتعلقة بسكان أمريكا الأصليين في جامعة ليتريدج، ومركز القانون المتعلق بالسكان الأصليين في جامعة ساسكاتشوان، ومعهد شؤون حكم السكان الأصليين في فانكوفر، في كولومبيا البريطانية) كما تعاون مع مؤسسة "السكان الأوائل في جميع أنحاء العالم" وهي مؤسسة إنمائية دولية أنشئت حديثاً تحت إشراف السكان الأصليين؛

(ب) حصل على أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ دولار على شكل منح وعقود لإجراء البحوث من مؤسسة ماك آرثر، ومن الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. وقد استخدمت هذه الأموال للاستعانة بالطلبة (ولا سيما من السكان الأصليين) لإجراء البحوث وإجراء اتصالات هاتفية منتظمة مع منظمات الشعوب الأصلية المتعاونة في البلدان النامية؛

(ج) أنشأ مركزاً وثائقياً في جامعة ليتريدج (في قلب الإقليم التقليدي لتحالف البلاكفوت) ضم وثائق الأمم المتحدة والمطبوعات والمقابلات والمواد متعددة الوسائط التي حصل عليها من المجتمعات الأصلية عبر الشبكة.

وبفضل هذه المبادرات، استطاع المجلس أن يتصل ويتبادل المعلومات الاستراتيجية مع أكثر من ١٥٠ منظمة شعبية من منظمات الشعوب الأصلية (التي يوجد ٨٦ في المائة منها في تسعة عشر بلداً نامياً)، خصوصاً عن طريق الهاتف والفاكس، واستطاع أن يضع قاعدة بيانات موسعة

الدولي لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المعقود في فانكوفر.

٦ - تحالف الاقتصاديين من أجل الحد من الأسلحة

(مُنح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥)

يسعى تحالف الاقتصاديين من أجل الحد من الأسلحة إلى تشجيع التحليل الاقتصادي الموضوعي والإجراءات المناسبة لمعالجة القضايا العالمية المتعلقة بالسلم والأمن والاقتصاد العالمي. ويدعم ويعزز السياسات والمؤسسات بغية تحقيق التغييرات في الدول عن طريق العمليات الديمقراطية السلمية بحيث يمكن تسوية المنازعات الدولية دون حروب. ويدعم إنشاء نظم يمكن من خلالها تسوية المنازعات الدولية عن طريق المفاوضات وإجراءات التحكيم والإجراءات القضائية وعن طريق تعزيز دور الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الجنسيات، علاوة على تلبية الاحتياجات البيئية العالمية المشتركة مع تجنب التبذير وتعزيز الأمن الاقتصادي الدولي.

وقد تضاعفت عضوية المنظمة منذ عام ١٩٩٥ لتضم أكثر من ٢٠٠٠ عضو في ٣٥ بلدا.

وشارك المدير التنفيذي للتحالف وأعضاء مجلس إدارته وفردى أعضائه في أنشطة كثيرة اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة في عام ١٩٩٥، بما فيها المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتحدث المدير التنفيذي خلال مؤتمر معاهدة عدم الانتشار عن إزالة الأسلحة النووية.

ورعى التحالف، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، حلقة نقاش نُظمت خلال الاجتماع السنوي الذي عقدته الرابطة الاقتصادية الأمريكية بشأن "الجوانب الاقتصادية لبرامج الأمم المتحدة للسلم". وكان من بين المتكلمين المراقب عن التحالف لدى الأمم المتحدة، وأحد رئيسي مجلس الإدارة، ووكيل وزير المالية في الولايات المتحدة، ومدير مركز المعلومات الدفاعية. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، رعى التحالف حلقة نقاش في قاعة محاضرات داغ همرشولد تحت عنوان "الموارد الاقتصادية للسلم" تلتها مناقشة بشأن الوضع المالي للأمم المتحدة والدين المستحق على الولايات المتحدة للأمم المتحدة. وتحدث بهذه المناسبة ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة التحالف وكلهم حائزون على جائزة نوبل.

وفي عام ١٩٩٥، طرح التحالف مشروعاً لترح السلاح ركز على غواتيمالا. ورأى النور في نفس العام مشروع تحويل فييكس الذي ينطوي على خطة لتحويل الجزيرة البورتوريكية من قاعدة عسكرية أمريكية إلى اقتصاد آمن ومستدام بيئياً. وتلقى التحالف منحة حفازة قدرها ١٥٠٠٠ دولار من مؤسسة كولومبيا لتمويل مشروعه "خطة متعلقة بالطاقة من أجل عدم الانتشار: مقارنة تكلفة الطاقة النووية بتكلفة مصادر الطاقة البديلة". وتلقى أحد أعضاء المجلس الدعم من مؤسسة فورد لإنجاز سجل عالمي للخبراء المعنيين باقتصادات الشؤون العسكرية.

وواصل التحالف اهتمامه بالوضع المالي للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، فظل يتحدث ويكتب عن مسؤولية الولايات المتحدة إزاء الأمم المتحدة وأوصى أحيانا أعضاءه باتخاذ إجراءات مباشرة. ففي نيسان/أبريل، على سبيل المثال، دعا المراقب عن التحالف لدى الأمم المتحدة جميع الأعضاء من الولايات المتحدة إلى أن يبعثوا شيكا بسبعة دولارات إلى الأمم المتحدة (يمثل نصيب كل منهم من المبالغ

والمصالحة، الشطر الأول من مشروعه الرامي إلى دعم عملية نزع الأسلحة واستتباب السلام في غواتيمالا بنشر دراسة توضح الأثر السليبي للإنفاق العسكري على الاقتصاد. كما واصل التحالف تركيزه على القضايا النووية عن طريق حملة التوعية المجتمعية التي وفرت التحليلات الاقتصادية والمساعدة التقنية اللازمة لمساعدة المجتمعات في الانتقال من مرحلة الإنتاج النووي إلى مرحلة تصفية النفايات السامة.

وألقي العضو المؤسس لمجلس التحالف خطاباً في جلسة عامة أمام المؤتمر السنوي للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى إدارة شؤون الإعلام في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وكان عنوان هذا الخطاب "دور المجتمع الدولي في كفالة حقوق الإنسان بعد انتهاء الصراعات".

وعمل التحالف بنشاط لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الجسيمة التي تواجهها روسيا. فقد أنشئ فرع الروسي في عام ١٩٩٨، وأسهم على التو في مناقشة دولية بشأن حالة الاقتصاد الروسي الذي يمر بمرحلة انتقالية ومعضلة الجيش الروسي. وشارك أعضاء من الفرع الروسي وأعضاء من مجلس الولايات المتحدة في حلقة دراسية بشأن الاقتصاد الروسي نُظمت بالبنك الدولي. وعين أحد أعضاء المجلس خبراء من التحالف لوضع ثلاث مجموعات من المقترحات بغية مساعدة المستشارين الاقتصاديين لحكومة الاتحاد الروسي. ومن هذه المقترحات مقترح دعا إلى تقديم المشورة المباشرة من مجموعة من المصادر الدولية، من بينها أعضاء مجلس أمناء التحالف، إلى المسؤولين عن القضايا الملحة في موسكو، من قبيل إصلاح قانون الضرائب والحد من هروب رؤوس الأموال.

وعمل فرع التحالف في جنوب أفريقيا لتوعية الشعب بخطط الحكومة الرامية إلى إنفاق ٥ بلايين دولار

المستحقة على الولايات المتحدة) وأن يعيشوا نسخة من هذا الشيك إلى ممثليهم في الكونغرس.

وركز التحالف على أهدافه الدولية، لا سيما في آسيا وأوراسيا. ورعى أحد أعضاء مجلس التحالف مؤتمراً دولياً بشأن الأسلحة والأمن والتنمية في جنوب آسيا عُقد في جامعة جواهر لال نهرو في الهند. وأُقيمت بيانات بشأن عدة مواضيع منها المسألة النووية في جنوب آسيا ومسألة نزع السلاح والتنمية. وأنشأ العضو نفسه مركزاً مهتماً غاندي للتدريسي الدولي لمنع النزاعات وإدارتها في معهد ساردار باتل للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في أحمد آباد في الهند. وعقد فرع التحالف في اليابان ندوته الدولية السادسة بشأن "الأمن والاقتصاد في آسيا" وقد ركزت هذه الندوة على التجارب النووية في الهند وباكستان وعلى الأزمة الاقتصادية الآسيوية. وتم طرح مشروع جديد للتبادل الفكري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا بشأن عملية التحول من الإنتاج العسكري إلى الإنتاج المدني.

وفي عام ١٩٩٧، بدّل التحالف جميع موظفيه وعيّن مديراً تنفيذياً جديداً كان يعمل موظفاً للشؤون السياسية في إدارة شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة وانتقل إلى مكاتب جديدة أقرب إلى الأمم المتحدة. وترأس أحد أعضاء المجلس حلقة نقاش عن "دور أسرة الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة" في إطار الندوة الدولية السابعة المعقودة في اليابان.

وفيما يتصل بمشروع تحويل فييكس، أنجز قسم الدراسات العليا بكلية للهندسة المعمارية والصيانة والتخطيط بجامعة كولومبيا دراسة على استخدام ٨٠٠٠ فدان استخدامات مستدامة اقتصادياً، وهي أراضٍ كان يستخدمها الجيش الأمريكي حينذاك مستودعاً لذخائره. وأنجز التحالف، بالتشارك مع مركز أوسكار آرياس للسلام

٧ - المنظمة الدولية للنداء الإنساني

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩١)

ترمي المنظمة الدولية للنداء الإنساني إلى تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) تقديم المساعدة للمجتمعات المحتاجة عن طريق تحسين أوضاعها التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية؛
- (ب) تقديم المساعدة للتخفيف من معاناة المجتمعات المنكوبة بالكوارث الطبيعية والأزمات الاجتماعية؛
- (ج) تلبية احتياجات الأيتام وتحسين مستواهم الصحي والنفسي ورفاههم الاجتماعي؛
- (د) تعزيز العلاقات والروابط بين المنظمة الدولية للنداء الإنساني ونظرائها.

على المشتريات الدفاعية والإنتاج والأفراد. وانتقد أحد أعضاء مجلس التحالف، خلال جلسات البرلمان السويدي في استكهولم، اعتزام شركة ساب بيع طائرات مقاتلة لجنوب أفريقيا والبرازيل.

ونشرت حملة التوعية المجتمعية ما توصلت إليه من نتائج في نشرة حسابات الأنشطة النووية "Atomic Audit" التي تحلل نفقات الولايات المتحدة لتصميم الأسلحة النووية وصنعها ونشرها. وواصل أعضاء مجلس التحالف وغيرهم من الخبراء بحث مسألة التحول العسكري بعد انتهاء الحرب الباردة. وأقام التحالف موقعا على شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة فيما أنشأت فروع كثيرة من فروعه مواقع خاصة بها، مساهمة بذلك في تعزيز قدرة التحالف على الاتصال بالسكان في جميع أنحاء العالم. ومن بين المواضيع التي تناولتها حلقات النقاش التي نظمها التحالف خلال المؤتمر السنوي للرابطة الاقتصادية الأمريكية المعقود في عام ١٩٩٨ "سياسة اقتصادية جديدة لروسيا"، و "الدفاع الدفاعي لجنوب أفريقيا وإنتاجها العسكري"، و "تكاليف تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي".

واتصل التحالف بغيره من المنظمات المهتمة بالشواغل العسكرية/الاقتصادية، بما فيها مركز المعلومات الدفاعية، ومعهد بروكينغز، والمركز البريطاني الأمريكي للمعلومات الأمنية، ومركز التحول الدولي في بون ومركز التحول الاقتصادي. وكان مزمعا أن تعقد حلقة نقاش عن نزع السلاح والتنمية في تموز/يوليه ١٩٩٩ تحت رعاية التحالف وعدد من هيئات الأمم المتحدة (بما فيها إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة) وأن ينشر التحالف وقائعها.

المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

الحدث	المكان	التاريخ	
(أ) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	الصين	آب/أغسطس ١٩٩٥	حضره المدير التنفيذي ومنسق العلاقات الدولية؛
(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الجمهورية العربية السورية	شباط/فبراير ١٩٩٦	حضره المدير التنفيذي ومنسق العلاقات الدولية؛
(ج) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	المغرب	نيسان/أبريل ١٩٩٦	حضره منسق العلاقات الدولية؛
(د) الأمم المتحدة	نيويورك	أيار/مايو ١٩٩٦	حضره منسق العلاقات الدولية؛
(هـ) الموئل الثاني	تركيا	حزيران/يونيه ١٩٩٦	حضره منسق العلاقات الدولية؛
(و) صندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية	إيطاليا	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	حضره المدير التنفيذي ومنسق العلاقات الدولية؛
(ز) صندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية	إيطاليا	شباط/فبراير ١٩٩٧	حضره المدير التنفيذي ومنسق العلاقات الدولية؛
(ح) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	لبنان	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	حضره المدير التنفيذي؛
(ط) الأمم المتحدة	نيويورك	شباط/فبراير ١٩٩٨	حضره منسق العلاقات الدولية.

التنمية الاجتماعية وتطوير التعليم والرعاية الصحية وتقديم الإغاثة العاجلة. وبلغ الحجم الإجمالي لمصروفاتها ١٩,٥ مليون دولار توزعت في شكل مشاريع على ٢٨ بلدا.

واشتمل كل برنامج على العديد من المشاريع المختلفة والمهمة (نحو ٣١٠ مشاريع ككل) تفاصيلها كما يلي:

- (أ) تشغيل ١٢ مدرسة أولية وثانوية؛
- (ب) تشغيل ٨ مدارس حضانة؛
- (ج) تشغيل ٣٠ مركزا للتعليم العام؛
- (د) تشغيل ٢٢ عيادة؛
- (هـ) تشغيل ٦ عيادات متنقلة؛

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وقعت المنظمة الدولية للنداء الإنساني اتفاقا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع حكومة السودان لتنفيذ مشروع لتقديم المساعدة في مجال الصحة للاجئين في أم قرقور وكركورا وخشم القرية وكيلو ٢٦ وشقراق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قدمت المنظمة مبلغ ٣٠.٠٠٠ دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تقديم مساعدة إنسانية تتعلق بأزمة كوسوفو.

الأنشطة ذات الصلة الأخرى

أثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، واصلت المنظمة الدولية للنداء الإنساني تنفيذ برامجها الرئيسية في مجالات

المتطوعين، وتتيح المؤتمرات فرصة فريدة لقادة العمل التطوعي على نطاق المنطقة لبناء مهاراتهم والتعلم من زملائهم في جميع أنحاء العالم. ومثل حتى الآن ما يزيد عن ١٠٠ بلد في المؤتمرات العالمية التي تعقدها الرابطة كل سنتين وعددها ١٥ مؤتمرا، وقُدمت أكثر من ٤٠٠ منحة للمشاركين في المؤتمرات الستة الأخيرة وحدها. وتم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير عقد ثلاثة من هذه المؤتمرات. ففي عام ١٩٩٤ انعقد المؤتمر في طوكيو باليابان وحضره ممثلو ٧٦ بلدا. وفي عام ١٩٩٦ حضر ممثلو ٥٦ بلدا المؤتمر الذي انعقد في كيب تاون بجنوب أفريقيا وفي عام ١٩٩٨ حضر ممثلو ٨٠ بلدا المؤتمر الذي انعقد في أدمنتون بولاية البرتا بكندا. وألقت شارون كابلنغ الأكيجا المنسقة التنفيذية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الكلمة الرئيسية في مؤتمر "أدمونتون" وتكلمت عن السنة الدولية للمتطوعين.

وسيعقد المؤتمر القادم في الفترة ١٤-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بأستردام بهولندا كبداية للسنة الدولية للمتطوعين (٢٠٠١) التي أعلنتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧. وفي السنوات التي تلي السنة التي تعقد فيها المؤتمرات العالمية تلتقي الرابطة الدولية للجهود التطوعية وأعضاؤها في مؤتمرات إقليمية تتيح الفرصة لمشاركة الأشخاص الذين لا يستطيعون حضور المؤتمرات العالمية. وتركز المؤتمرات الإقليمية في المعتاد على تبادل أفضل الخبرات والتدريب على تنمية المهارات. وعقدت المؤتمرات التالية في الفترة المشمولة بالتقرير: التقى ممثلو ٢٠ بلدا في كندا بأمريكا الشمالية وبالتعاون مع مؤسسة وايلد روز؛ وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التقى ممثلو ٢٣ بلدا في الفلبين ونتج عن اجتماعهم تكوين رابطة الجهود التطوعية في الفلبين. والتقى ممثلو ٢٣ بلدا في المؤتمر الإقليمي ذاته الذي انعقد في جمهورية كوريا.

- (و) تنفيذ ٦٠ حملة صحية؛
 (ز) حفر ١٧٠ بئرا لمياه الشرب؛
 (ح) تقديم الدعم لـ ١٢ مشروعا من مشاريع الأسر المنتجة؛
 (ط) تمويل ٣٠ مشروعا لتقديم العون الغذائي؛
 (ي) توفير الرعاية لـ ٨ ٠٠٠ يتيم؛
 (ك) تقديم ٥ ٠٠٠ طن من المعونة الغوثية.

٨ - الرابطة الدولية للجهود التطوعية

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٧)

المهمة

لا تزال الرابطة الدولية للجهود التطوعية فريدة في نوعها، فهي المنظمة الدولية الوحيدة التي تعمل كلية على تشجيع ودعم المزيد من الخدمة التطوعية الفعالة من قبل الجميع. والاشتراك في الرابطة الدولية للجهود التطوعية هو الوسيلة التي يعبر بها قادة المتطوعين عن تضامنهم مع حركة العمل التطوعي المتنامية على نطاق العالم.

وللرابطة الدولية للجهود التطوعية مجلس مدراء وأعضاء في ١٩ بلدا. وينفذ عمل المنظمة بواسطة المتطوعين فقط بدعم من مراكز المتطوعين الوطنية ومنظمات المتطوعين الأخرى الموجودة على نطاق العالم.

الأنشطة

المؤتمرات العالمية التي تعقد كل سنتين تنتقل مؤتمرات الرابطة الدولية للجهود التطوعية بين أرجاء العالم، وتقوم بتخطيطها وإدارتها اللجان المضيفة المحلية. وتساعد المؤتمرات في زيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي وتجذب القادة في القطاعين العام والخاص جماعة

مراكز المتطوعين

الكندي تأييده للمؤتمر كما أعلن تأييده الرسمي لإعلان السنة الدولية للمتطوعين.

مشاركة الشباب

الرابطة الدولية للجهود التطوعية ملتزمة بإشراك الشباب مشاركة نشطة في جميع أوجه عملها وبدعم الرغبة المتنامية على نطاق العالم في الجهود التطوعية للشباب. وتتولى فرقة عمل دولية خاصة تتكون من أعضاء الرابطة توجيه هذا الجهد.

خدمات العضوية

تتمتع الرابطة الدولية للجهود التطوعية حاليا بعضوية أفراد وشركات ومنظمات في أكثر من مائة بلد. وبالإضافة إلى ذلك ينتسب إليها عدد متزايد من الرابطات الوطنية للمتطوعين، بما لكل منها من أعضاء خاصين بها. وتقوم الرابطة الدولية للجهود التطوعية من خلال رسالتها الإخبارية التي تصدر ثلاث مرات في السنة (تُنشر حاليا بواسطة متطوعين باللغات الانكليزية والاسبانية والفرنسية واليابانية) بإنشاء شبكات اتصال فيما بين أعضائها لتبادل الأفكار وحل المشاكل وتبادل الردود والموارد. وللرابطة أيضا ممثل متطوع للاتصال يحضر جميع الاجتماعات الإعلامية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ويقدم تقارير منتظمة عن أنشطة الأمم المتحدة للنشرة الإخبارية.

دعم أنشطة الأمم المتحدة

في عام ١٩٩٤، خاطب رئيس الرابطة الدولية للجهود التطوعية مؤتمر المنظمات غير الحكومية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (مانيل) وتحدث عن حركة المتطوعين على نطاق العالم والدور القيادي في حركة الرابطة الدولية للجهود التطوعية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

الرابطة الدولية للجهود التطوعية ملتزمة بدعم وتطوير مراكز محلية وإقليمية قوية للمتطوعين على نطاق العالم وشرعت الرابطة أيضا في وضع مواد تساعد على حفز ودعم وتطوير مراكز وطنية جديدة. ووضعت الرابطة الدولية للجهود التطوعية إعلانا عالميا للعمل التطوعي في عام ١٩٩٠ يستخدمه العديد من مراكز المتطوعين في جميع أنحاء العالم.

التعليم والتدريب

قدمت الرابطة الدولية للجهود التطوعية برامج تدريبية لقادة القواعد الشعبية المحليين في مجال تقنيات تعبئة المتطوعين وإدارتهم ووضع برامج للمتطوعين وتطوير مراكز المتطوعين المحلية.

الوعي العام

لعبت الرابطة الدولية للجهود التطوعية دورا رئيسيا في تشجيع الاحتفال السنوي باليوم الدولي للمتطوعين في ٥ كانون الأول/ديسمبر. ويتعاون أعضاء الرابطة أيضا مع الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم. وبدأت الرابطة في عام ١٩٩٤ ويعد اختتام مؤتمرها في طوكيو في تقديم الدعم للمجلس التشريعي الياباني في وضع اقتراح لقيام الأمم المتحدة بإعلان السنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠٠١.

وقدمت الحكومة اليابانية في وقت لاحق الاقتراح الرسمي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشرعت الرابطة الدولية للجهود التطوعية في توجيه نداءات إلى الحكومات من أجل إقرار دعم إعلان السنة، واستمرت في دعمها للسنة بالتعاون الوثيق مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة بدءا من عام ١٩٩٦.

وفي المؤتمر العالمي الذي عقدته الرابطة الدولية للجهود التطوعية في عام ١٩٩٨ أعلن رئيس الوزراء

متطوعي الأمم المتحدة ومجموعات المتطوعين الأخرى الذين كانوا يقدمون المساعدة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتمت زيارة أيضا لمشاريع الأمم المتحدة في دكا وفي المناطق الريفية.

في عام ١٩٩٦ تعهد أكثر من ثلاثين بلدا أفريقيا بتأييد الإقرار بفضل المتطوعين. بمناسبة اليوم الدولي للمتطوعين وتقديم تقارير إلى الرابطة الدولية للجهود التطوعية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

وفي عام ١٩٩٧ مثل نائب رئيس الرابطة الدولية للجهود التطوعية الرابطة، وأدلى ببيانات رسمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن السنة الدولية للمتطوعين. وأدلت كل من حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيانات أيضا. وتم حث جميع المشاركين على دعم السنة. وطلبت الرابطة الدولية للجهود التطوعية إعداد الخطط الوطنية للسنة بحيث تكون جاهزة لتقديمها، من أجل النظر فيها في الاجتماعات الإقليمية للرابطة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.

٩ - المعهد الدولي للقانون الإنساني (مُنح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٣) التدريب والتعليم

الدورات التي تنظم للعسكريين ينظم المعهد الدولي للقانون الإنساني بصورة منتظمة في مدينة سان ريمو دورات عن قانون الصراعات المسلحة لضباط القوات المسلحة الوطنية بدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية. وترمي هذه الدورات التي تستغرق أسبوعين إلى زيادة الوعي لدى القوات المسلحة بالقواعد الإنسانية الدولية الواجبة التطبيق في حالات الصراعات المسلحة لكفالة

وحضر رئيس الرابطة الدولية للجهود التطوعية جلسات اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥). كما حضر وفد يمثل الرابطة مؤتمر القمة ذاته المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. ودُعي رئيس الرابطة الدولية للجهود التطوعية إلى مخاطبة الجمعية العامة للمنظمات غير الحكومية بشأن مساهمات الرابطة الدولية للجهود التطوعية فيما يتعلق بالمسائل التالية: "تحسين الترتيبات للعمل التطوعي، غير المتفرغ" و "دعم شبكات إدارة المتطوعين" و "العمل التطوعي في المشاريع التجارية". واقترحت الرابطة الدولية للجهود التطوعية أثناء مؤتمر القمة تعديلا لمشروع الإعلان وتم قبوله. وتم تعميم جميع وثائق الرابطة الدولية للجهود التطوعية على الصحافة العالمية الموجودة أثناء مؤتمر القمة، والتقى وفدها بأكثر من خمسين وفدا حكوميا لمناقشة سياساتهم، كما كتب أعضاء الرابطة الدولية للجهود التطوعية رسائل إلى جميع وفود الحكومات الأخرى الموجودة.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٥ دُعي رئيس الرابطة الدولية للجهود التطوعية ليرأس إحدى جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أسلوب الحكم في العقد المقبل وذلك أثناء الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وتناول الرئيس موضوع "العمل التطوعي في العقد المقبل".

وتم تنفيذ أحد برامج الرابطة الدولية للجهود التطوعية للتدريب في مجال بناء القدرات في فيجي وذلك لإنشاء منظمات غير حكومية في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

وقام رئيس الرابطة الدولية للجهود التطوعية بزيارة لبنغلاديش قبل إجراء الانتخابات الوطنية بقليل لتهنئة

المؤتمرات والحلقات الدراسية واجتماعات الخبراء

اجتماعات المائدة المستديرة أو المؤتمرات السنوية خلال السنوات قيد الاستعراض، أكد المعهد الدولي للقانون الإنساني شهرته كمحفلة مستقلة للخبراء التابعين للحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الإنسانية ولفرادى الخبراء لعقد مؤتمر مائدة مستديرة كل سنة والتحاور بشكل غير رسمي في مشاكل القانون الإنساني الدولي الراهنة. وكانت عناوين الاجتماعات كما يلي:

- ١٩٩٥: متحدون من أجل احترام القانون الإنساني الدولي، بحضور ١٧٠ مشاركاً؛
- ١٩٩٦: الصراعات المسلحة وتفكك الدول: التحديات الإنسانية، بحضور ١٤٨ مشاركاً؛
- ١٩٩٧: أثر المساعدة الإنسانية ووسائل الإعلام على تطور حالات الصراع، بحضور ١٧٨ مشاركاً؛
- ١٩٩٨: المحكمة الجنائية الدولية: تقييم وتقديم مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي في روما، بحضور ١٤١ مشاركاً.

اجتماعات الخبراء الأخرى

- (أ) ١٣-١٤ أيار/مايو ١٩٩٥، جنيف: اجتماع معني بالعواقب الإنسانية لتدابير الحظر، حيث ناقش ٢٠ خبيراً المشكلة مع التركيز على ضرورة حماية السكان المدنيين؛

- (ب) ١٢-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وارسو: المؤتمر الدولي الثاني المعني باللاجئين في أوروبا الوسطى والشرقية، الذي حضره ٧٧ خبيراً وممثلاً حكومياً ينتمون إلى ٢٤ بلداً وتبادلوا الخبرات بشأن الإجراءات القانونية لمنح اللجوء. ونوقشت أيضاً المساعدة التقنية التي يمكن أن تقدمها

رفع مستوى احترامها والتقدير بها. كما يجري التطرق إلى حقوق الإنسان في حالات الصراع والدور الخاص الذي تقوم به قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨، نُظِّمت ٢٥ دورة باللغات الأسبانية والانكليزية والفرنسية (وأحياناً باللغتين البرتغالية والعربية) شارك فيها ٩٠١ من كبار الضباط ينتمون إلى ١٠٤ بلدان.

وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، عُقدت حلقتا عمل عن حقوق الإنسان للعسكريين بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان في مركز منظمة العمل الدولية في مدينة تورينو، واحدة باللغة الانكليزية لبلدان أوروبا الشرقية، بما في ذلك الاتحاد الروسي، والأخرى باللغة البرتغالية، وشارك فيهما ٥٣ ضابطاً ينتمون إلى ١٧ بلداً.

الدورات المعنية بالقانون الدولي المتعلق باللاجئين صُمِّمت الدورات التي يعقدها المعهد الدولي للقانون الإنساني بشأن القانون الدولي المتعلق باللاجئين، والتي نُظِّمت بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الاتحادي السويسري للاجئين وبإشرافهما، من أجل المسؤولين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية وهيئات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الذين يضطلعون بمسؤوليات محددة بالنسبة لمشاكل اللاجئين وملتمسي اللجوء. وفي الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨، نُظِّمت أربع دورات باللغة الانكليزية شارك فيها ١٧٦ شخصاً ينتمون إلى ٨٤ بلداً.

ونُظِّمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع المعهد دورة معنية بالقانون المتعلق باللاجئين في البلدان العربية في القاهرة في عام ١٩٩٧، وشارك فيها دبلوماسيون وكبار الموظفين وممثلون عن جامعة الدول العربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ينتمون إلى ١٥ بلداً عربياً.

للحكومات والوكالات الإنسانية لمناقشة التطبيق الفعلي لحق العودة إلى الوطن. وأوليت عناية خاصة للمشاكل العصبية الناجمة عن تفكك الدول وتجزئتها وانفجارها من الداخل، كأقاليم الاتحاد السوفياتي السابق وأفغانستان والصومال وليبيريا ويوغوسلافيا السابقة؛

(ز) ٢٠-٢٤ أيار/مايو ١٩٩٧، مدريد: ندوة عن إعادة توطين اللاجئين في أوروبا، نُظِّمت بالتعاون مع اللجنة الوطنية الإسبانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضمت ٤٤ خبيرا تابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات غير حكومية مختلفة، ونوقشت خلالها الجوانب القانونية والسياسية والإنسانية لإعادة التوطين؛

(ح) ١٢-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، موسكو: حلقة دراسية عن إجراءات استقبال اللاجئين وملتمسي اللجوء: ضرورة وضع المعايير (الحوار الأوروبي الثاني عشر المعني بالمسائل الإنسانية الراهنة)، حضرها ٦٦ مشاركا تابعين لـ ١٧ حكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومجلس أوروبا ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وناقشوا إجراءات الاستقبال بغية تحديد مجموعة من المعايير المقبولة بصورة عامة للامتنال للقانون الدولي الساري.

الأعمال البحثية

وافق المعهد الدولي للقانون الإنساني عام ١٩٩٨ على الشروع في بحث يتناول الحماية الإنسانية في الصراعات غير الدولية. وسيُنشر دليل في نهاية هذا البحث، من المحتمل في عام ٢٠٠١.

بلدان أوروبا الغربية في تنظيم دوائر الإعلام لدى السلطات الوطنية المعنية؛

(ج) ٩-١١ شباط/فبراير ١٩٩٦، فيرين - فولتير (فرنسا): اجتماع الخبراء المعني بحقوق المهاجرين، الذي حضره ٣٤ مشاركا ينتمون إلى المنظمات غير الحكومية وشاركت فيه بلدان متعددة؛

(د) ٢١-٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، زيورخ: اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بحماية ملتمسي اللجوء، الذي حضره ٢٢ ممثلا من ١٣ بلدا أوروبيا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وناقشوا واجب الدول في تمكين رعاياها من العودة إليها، ومنح الحماية المؤقتة، وتقديم المساعدة الإنمائية لبلدان المنشأ، ونطاق تطبيق اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١؛

(هـ) ٦-٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تاورمينا (إيطاليا): ندوة عن احترام حقوق الإنسان في حالات الطوارئ والصراع المسلح. ودعت الندوة إلى إجراء دراسة متعمقة لتطبيق العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان تشمل أربعة مواضيع رئيسية: العلاقات المنهجية بين المعهد الدولي للقانون الإنساني وحقوق الإنسان؛ والأمم المتحدة واحترام حقوق الإنسان في الصراعات المسلحة؛ وعمليات حفظ السلام وحقوق الإنسان؛ وقمع انتهاكات حقوق الإنسان في حالات الصراع المسلح. وحضر الندوة ٩٤ خبيرا وممثلا حكوميا ومندوبا عن هيئات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر من جميع أرجاء العالم؛

(و) ١٧-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بوخارست: حلقة دراسية عن حق العودة إلى الوطن (الحوار الأوروبي الثاني عشر المعني بالمسائل الإنسانية الراهنة). وقد نُظِّمت الحلقة بالتعاون مع السلطات الرومانية والمكتب الاتحادي السويسري للاجئين، وجمعت ٦٦ خبيرا تابعين

١٠ - الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع

(مُنحت المركز الاستشاري العام سنة ١٩٩١)

الأهداف والغايات

تستعين الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع بالأفراد والمؤسسات لدعم الجهود التي يبذلها الفقراء للتخلص من العَوَز. وقد أسسها جوزف فريزينسكي سنة ١٩٥٧، وهو ينحدر من أسرة عانت من الفقر المدقع. وللحركة فروع في جميع القارات ومراسلون في ١١٦ بلدا. وهي لا تنتمي إلى أي حزب سياسي أو فئة دينية. ويربط بين أعضائها احترامهم لكرامة الفرد. وتُنَفَّذُ المشاريع الشعبية بالشاركة مع الأشخاص والجماعات في المناطق المعدمة. وتتراوح بين التدريب وإيجاد الوظائف وتعزيز الإبداع الفني، والتعليم، والمشاركة الاجتماعية، وسلامة الصحة، وحماية البيئة. ولم تطرأ تغييرات تذكر على التوزيع الجغرافي لعضوية المنظمة ومصادر تمويلها منذ أن قدّمت تقريرها الأخير.

المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي و/أو مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

الجمعية العامة - في اجتماع مشترك خاص عقدته اللجنتان الثانية والثالثة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، طُلب إلى الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع أن تشارك في أعمال فريق معني بالفقر والتنمية وحقوق الإنسان.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي - حضر ممثلو الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وألقوا كلمات في اجتماعي عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بشأن بنود جدول الأعمال المرتبطة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان.

لجنة حقوق الإنسان - حضر ممثلو الحركة الدولية الواحدة والخمسين (١٩٩٥) وأدلو بيان عن البند ٧ من جدول الأعمال. وفي الدورات الثانية والخمسين والثالثة والخمسين والرابعة والخمسين (١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨) أدلو بيانات عن البند ٥ من جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، نظّمت لجنة المنظمات غير الحكومية للعالم الرابع أثناء الدورة الرابعة والخمسين حلقة مناقشة قامت خلالها الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع بدور نشط. وحضر ممثلو الحركة أيضا اجتماعات اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (الدورة السابعة والأربعون عام ١٩٩٥، والدورة الثامنة والأربعون عام ١٩٩٦، والدورة التاسعة والأربعون عام ١٩٩٧، والدورة الخمسون عام ١٩٩٨) وأدلو بيانات عن البندين ٨ و ١٠ من جدول الأعمال.

لجنة التنمية الاجتماعية - حضر نائب رئيس الحركة أعمال الدورة الخامسة والثلاثين (١٩٩٧) وأدلى بيان شفوي. وفي الدورة السادسة والثلاثين (١٩٩٨)، وقدم بيانين خطي وشفوي بشأن البند ٣ (ب) من جدول الأعمال.

لجنة التنمية المستدامة - حضر ممثل عن الحركة اجتماعات اللجنة لعام ١٩٩٥.

مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥) - أدلى رئيس الحركة ببيان أمام المؤتمر موضوعه "إعادة النظر في النشاط الإنساني من أجل محاربة الفقر والاستبعاد". وخلال منتدى المنظمات غير الحكومية، عقدت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع حلقة عمل عن الموضوع نفسه.

المنتدى العالمي للشباب (البرتغال، ١٩٩٨) - حضر ممثل الحركة اجتماعات المنتدى وقدم بياناً خطياً مشتركاً للمنظمات غير الحكومية. وشاركت الحركة الدولية لإغاثة

لإغاثة الملهوف - العالم الرابع بياناً خطياً أثناء المناقشة العامة لمسألة تعزيز التوظيف. وحضر ممثلو الحركة المؤتمر الإقليمي لمنظمة العمل الدولية الذي عُقد في بانكوك في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قرأ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر الذي جرى في مقر الأمم المتحدة، والذي نظّمته الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع وإدارة الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وفي إطار حملة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدولية للمدن التوأم، أُنعت الحركة رئيس بلدية نيو أورليانز بإعلان يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر اليوم العالمي للقضاء على الفقر في تلك المدينة. وبناء على الطلب الذي تقدّم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ربيع عام ١٩٩٧، أعدت الحركة ورقة عن تاريخ اليوم الدولي للقضاء على الفقر. وواصلت الحركة متابعة أعمال المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعاونت مع المكتب الأوروبي للبرنامج في جنيف في التحضير لتحالف المدن العالمي ضد الفقر (ليون، فرنسا، ١٩٩٨) وللاحتفالات السنوية بيوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، كان الاحتفال بيوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مناسبة لأنواع مختلفة من التعاون.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - شاركت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع في المشاورة الجماعية العالمية لمنظمات الشباب غير الحكومية التي نظّمتها اليونسكو بالتعاون مع منتدى شباب أمريكا اللاتينية وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (شيلي، أيلول/سبتمبر،

الملهوف - العالم الرابع في تحمّل مسؤولية عقد اجتماعات فريق عامل معني بالتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، وشاركت في أعمال لجنة الصياغة.

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) - حضر ممثلان عن الحركة أعمال هذا المؤتمر.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك) - حضر ممثلو الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع الدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وعدة اجتماعات إقليمية لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (منطقة آسيا والمحيط الهادئ).

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - قدّمت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع عام ١٩٩٥ بياناً خطياً إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة بشأن أهداف منتصف العقد للطفل ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وشاركت الحركة عام ١٩٩٦ في استضافة حلقة دراسية دولية موضوعها "الوصول إلى أفقر الفئات". وفي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، دعمت الحركة جهود اليونيسيف لإعداد تقرير عن هذه الحلقة الدراسية. وساهمت الحركة عام ١٩٩٧ في البحث الذي أجرته أمانة الصحة لدى اليونيسيف عن "الوصول إلى الذين يتعذّر الوصول إليهم".

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - قدّمت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع عام ١٩٩٥ بياناً أرفق بالوثيقة E/CN.4/1995/101. وقدّمت المنظمة عام ١٩٩٧ بياناً عن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

منظمة العمل الدولية - في الدورة الثانية والثمانين للمؤتمر العام الذي عُقد في جنيف، قدّمت الحركة الدولية

منظمة الصحة العالمية - في عام ١٩٩٦، وجهت منظمة الصحة العالمية الدعوة إلى الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع لإلقاء الخطاب الرئيسي عن الفقر واعتلال الصحة في مؤتمر دولي في ماينوت بأيرلندا. وتبع ذلك توجيه دعوة إلى الحركة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لإلقاء كلمة أمام مؤتمر الصحة الدولي الذي عُقد في بلتيمور والذي اشتركت في رعايته كل من منظمة الصحة العالمية وولاية ماريلند.

البنك الدولي - في عام ١٩٩٨، وجّهت الدعوة إلى كل من نائب رئيس الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع ورئيس فرعها في الولايات المتحدة للإسهام ببحوث تتعلق بمشروع البنك الدولي الجاري المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان.

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): دعا مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية في أيار/مايو ١٩٩٨ الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع للحديث عن الشراكة وبناء المجتمعات المحلية في منتدى سُمي بمنتدى "رصد الموئل: نحو تحقيق استدامة وكفاية المستوطنات بعد سنتين من الموئل الثاني".

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة
(أ) اليوم الدولي للأسرة (١٥ أيار/مايو) - تصدر الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع كل سنة بياناً عاماً عن آثار الفقر المدقع على الأسرة كوحدة وسبل مقاومة الأسر لآفة الفقر. كما تحتفل الحركة علناً بهذا اليوم في مختلف القارات؛

(ب) أعلنت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر يوماً دولياً

١٩٩٧). وتكلّم ممثلو الحركة أثناء الدورتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين للمؤتمر العام في باريس (١٩٩٥ و ١٩٩٧)، وأثناء الدورة الاستثنائية الثانية للجنة الحكومية الدولية للعقد الثاني للتنمية الثقافية (١٩٩٥). وفي طوكيو في عام ١٩٩٥، حضرت الحركة المشاورات الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن الأمية والتعليم الأساسي والمشاورات الجماعية بشأن الشباب. وشاركت في اجتماع منظمات الشباب في آسيا والمحيط الهادئ تحضيراً للمنتدى العالمي الثالث الذي نظّمته اليونسكو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، أيار/مايو ١٩٩٨). وفي عام ١٩٩٥، مثل وكيل الأمين العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية اليونسكو في اليوم الدولي للقضاء على الفقر الذي نظّمته الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع في باريس. وأدلى ممثل الحركة ببيان في المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسياسات الثقافية في سبيل التنمية (ستوكهولم، نيسان/أبريل ١٩٩٨) الذي اعتمد قراراً بشأن تلبية تطلعات الذين يعانون من فقر مدقع للتنمية الثقافية. وموّل مكتب اليونسكو الإقليمي الرئيسي في آسيا والمحيط الهادئ مشروعاً فنياً خاصاً نفذته الحركة في مجتمعين محليين في بانكوك، وشارك في رعاية المعرض الذي نظم عقب تنفيذ المشروع والمعنون "ثيران بريّة زرقاء في السماء". وأدلى ممثلو الحركة ببيان شفوي في حلقة النقاش المعنية بالفقر التي عُقدت أثناء منتدى المنظمات غير الحكومية في اليونسكو (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، وقدموا بيانين خطي وشفوي في "أسبوع اليونسكو" في توبيزا (بوليفيا) أثناء انعقاد الحلقة الدراسية عن "القضاء على الفقر في مطلع القرن الحادي والعشرين".

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) - المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٩٩٦).

التشاور والتعاون مع المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة

استقبل وكيل الأمين العام لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة رئيس الحركة ونائبه في عام ١٩٩٥ وتناولوا المسائل المتصلة بالسنة الدولية للأسرة، والشباب، والسنة الدولية للقضاء على الفقر. كما استقبل المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف رئيس الحركة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، دعا الأمين العام للأمم المتحدة وفدا من الحركة الدولية ليتشاور معه ومع موظفين من زهاء ١٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة بشأن مقترحات تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وقد تم توثيق هذا الحدث الذي استغرق يومين في جنيف بإصدار شريط وثائقي بعنوان "من الظلام إلى النور". وفي عام ١٩٩٧، استقبل وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمين العام للحركة لمناقشة متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومنذ عام ١٩٩٦، درج وكيل الأمين العام على الانضمام كل سنة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بأسر تعيش في الفقر وأخرى من كل طبقات المجتمع بالقرب من الحجر التذكاري في الأمم المتحدة بنيويورك للترحم على ضحايا الفقر المدقع.

وفي عام ١٩٩٨، استقبلت المفوضة السامية لحقوق الإنسان الأمين التنفيذي للحركة في إطار الاستعدادات للاحتفال بالذكرى العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل. ويوجه المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة كل سنة رسالة إلى رئيس الحركة بمناسبة الاحتفال بيوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الاحتفالات التي نظمتها الحركة في باريس بمناسبة هذا اليوم. واستقبل في عام ١٩٩٨ رئيس الحركة. وفي الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨، أجرى ممثلون من الحركة مشاورات مع الأمين العام المساعد للعلاقات

للقضاء على الفقر. ولما كان مؤسس الحركة هو الذي بادر بالدعوة إلى الاحتفال لأول مرة بهذا اليوم في عام ١٩٨٧، فإن الحركة الدولية قد نشرت على نطاق واسع هذا القرار. وقدمت الحركة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ تقارير إلى الأمين العام تصف فيها الطرق المختلفة والمبتكرة التي يتبعها أعضاؤها في العالم للاحتفال بهذا اليوم. ويشارك في تنظيم الاحتفالات بمقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف كل من الأمم المتحدة والحركة الدولية والدول الأعضاء فضلا عن ٣٣ منظمة غير حكومية أخرى. وتشمل الاحتفالات العروض الموسيقية والعروض المسرحية التي يقدمها أطفال يكافحون الفقر في حياتهم اليومية، والإدلاء بشهادات عن الجهود المبذولة للتغلب على الفقر. وقد نظم معرض فني في الهواء الطلق في عام ١٩٩٨ في نيويورك؛

(ج) قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار إعلان بدء السنة الدولية للقضاء على الفقر في عام ١٩٩٦ بدعوة أحد ممثلي الحركة لتدشين "ساعة الفقر". وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، قدمت فرنسا للأمم المتحدة حجرا تذكاريًا ترحما على ضحايا الفقر المدقع. وهذا الحجر صورة طبق الأصل من الحجر الذي دشنته الحركة للمرة الأولى في فرنسا في عام ١٩٨٧، وقد وضع في حديقة الأمم المتحدة التي تنظم فيها الاحتفالات السنوية.

(د) تحتفل الحركة باليوم الدولي للمتطوعين (٥ كانون الأول/ديسمبر) في مختلف البلدان إذ تشترك في الاحتفالات التي تنظمها وكالات الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات غير الحكومية وتشارك في الاجتماعات وتساهم في المعارض.

العامل المتألف من المنظمات غير الحكومية المعني بالثقافة والتنمية في اليونسكو. وانتخب ممثلها في عام ١٩٩٨ أميناً لخزينة لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية. وهي أيضاً عضو في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وقد دعي ممثلون من الحركة للتكلم في عدد من مؤتمرات المنظمات غير الحكومية، من بينها:

(أ) المؤتمر الذي نظّمته إدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية المعقود في ١٩٩٨ خلال إجراء الحوار بشأن حقوق الإنسان لكبار السن؛

(ب) اجتماع جمعية التنمية الدولية المعقود بمقر الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن الفقر المدفع وحقوق الإنسان.

وشاركت الحركة مع غيرها من المنظمات غير الحكومية في تنظيم أعمال مؤتمر قمة المدافعين عن حقوق الإنسان (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بباريس) احتفالاً بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أنشطة فنية أخرى

ترد تقارير عن العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة وسنواتها الدولية في مختلف الرسائل الاخبارية التي تصدرها الحركة في مختلف الأقطار (٤٠٠ ٠٠٠ نسخة). وتدرج القضايا المتعلقة بالأمم المتحدة والفقر، بما فيها جدول أعمال القرن ٢١، وخطة للسلام، وإعلان وبرنامج عمل التنمية الاجتماعية، بانتظام في مواضيع الدورات التدريبية والأنشطة الصيفية التي تنظمها الحركة بشأن حقوق الإنسان. وهكذا يتم إعداد مئات الآلاف من المواطنين، بمن فيهم من يعانون من الفقر المدقع، للتعاون مع الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لمكافحة الفقر وتعزيز السلام.

الخارجية والمدير العام لمنظمة العمل الدولية والخبير المستقل بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، منح صندوق "نسبة الواحد في المائة لأغراض التنمية" التابع للأمانة العامة مبلغ ٦٠٠٠ دولار للحركة لتمويل مشروع لبناء مغسل جماعي في أباندو ببوليفيا. وسيوفر بناء هذا المشروع المياه لمن لم تكن متاحة لهم من قبل.

إعداد ورقات بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية أو بناء على طلب الأمانة العامة للأمم المتحدة

(أ) "تقرير نهائي عن حقوق الإنسان والفقر المدقع قدمه المقرر الخاص..." (E/CN.4/Sub.2/1996/13) - طلب مؤسس الحركة هذا التقرير في الكلمة التي ألقاها أمام لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٨٧. وكان من اللازم أن يتعاون المقرر الخاص بحكم ولايته مع الفئات التي تعاني من الفقر المدقع، وذلك ما قام به من خلال تكتيف تعاونه مع الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع؛

(ب) نشرة "الوصول إلى أشد الناس فقراً"، وهي ثمرة تعاون كثيف مع اليونسيف وقد نشرت لأول مرة بالفرنسية في عام ١٩٩٦. وقامت الحركة واليونسيف بترجمتها ونشرها باللغة الانكليزية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨؛

(ج) نشرة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: خمسون سنة وما بعدها (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨). طُلب إلى رئيس الحركة أن يسهم بفصل في هذا المنشور من منشورات الأمم المتحدة.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى
لا تزال الحركة عضوا نشيطا في مؤتمر المنظمات غير الحكومية. وقد ترأست في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ الفريق

منشورات

أرجاء العالم عن اتفاقية حقوق الطفل. وتواظب المنظمة منذ عام ١٩٩٥ وحتى اليوم على تنظيم أنشطة سنوية تهدف إلى تعريف النشء بحقوقهم وحث الزعماء من أجيال الراشدين على التصديق على الاتفاقية المذكورة وإنفاذها على السواء.

وما زالت المنظمة تدير شبكة لهواة المراسلة وشبكة حاسوبية منذ عام ١٩٩٥. وتنشر هذه الشبكة معلومات عن انتهاكات حقوق الأطفال وتساعد الأطفال والشباب على التماس سبل للتعاون في إطار سلمي من أجل أن يساعد كل منهم الآخر. وقد رفعت إلى لجنة حقوق الإنسان في الأعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ تقارير عن أنشطتها.

وتتعاون منظمة الجمع بين الأطفال من أجل التغيير مع منظمات أخرى من أجل إرساء السلام وتحقيق العدل للأطفال والكبار في جميع البلدان. وقد تعاون ممثلوها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجان المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب والمخدرات ونزع السلاح وحقوق الإنسان في الأعوام من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠. وحضرت المنظمة اجتماعات مع اللجنة الثالثة وتعاونت تعاوناً نشطاً مع غراسا ماشيل في إعداد دراستها عن الأطفال في الصراعات المسلحة. كذلك تعاون ممثلوها مع لجنة اليونيسيف للمنظمات غير الحكومية، ونهضوا بأدوار بالغة النشاط في فرق اليونيسيف العاملة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة وحقوق الطفل والطفلة والتعليم.

وسوف تواصل المنظمة العمل بهمة ونشاط خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ من أجل المساعدة على تواجده عنصر الشباب في اللجان التحضيرية لمتابعة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل التي سوف يحتفل بها في عام ٢٠٠١.

نشرت الحركة، بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مجموعة تضم سبع مقالات بعنوان "الفقر المدقع: الوجه الجديد للفصل العنصري". وتصدر الحركة رسالة إخبارية عنوانها "رسالة إلى الأصدقاء في العالم" تنشرها بالاسبانية والانكليزية والفرنسية ثلاث مرات كل سنة وترسلها إلى الأفراد، والمنظمات، والجامعات، والموظفين المدنيين في أكثر من ١٠٠ بلد. ونشر الفريق العامل المشترك بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية المعني بالثقافة والتنمية، الذي ترأسه الحركة، بالتشارك مع اليونسكو، ورقة عنوانها "الثقافة سبيل لمكافحة الفقر المدقع".

١١ - منظمة الجمع بين الأطفال من أجل التغيير

(منحت المركز الاستشاري الخاص في ١٩٩٥)

الأهداف والغايات

تضم منظمة الجمع بين الأطفال من أجل التغيير تحت جناحيها أطفالاً وشباباً من سن الخامسة إلى الرابعة والعشرين من شتى الخلفيات والأمم سعيًا إلى تأسيس عالم يرفرف عليه السلام ويسوده العدل. وتعاون هؤلاء الأطفال والشباب من شأنه أن يجعل أقرانهم في كثير من البلدان يدركون هم أيضاً أن بوسعهم المشاركة والقيام بعمل من أجل إحداث تغيير إيجابي وتبديل واقع العالم الذي يعيشون فيه. ويدير الأطفال والشباب المنظمة. وهم أصحاب القرار، ويتخذون قراراتهم بتوافق الآراء، وذلك بالتعاون مع بعض الراشدين الذين يوفرون لهم الدعم المناسب. والأعمال التي تنهض بها المنظمة هي من صنع النشء.

وقد أسست منظمة الجمع بين الأطفال من أجل التغيير شبكة دولية معنية بحقوق الأطفال من أجل النشء، وتقوم بإدارة هذه الشبكة. وقد نشرت معلومات في شتى

على الأحداث والاتجاهات المعاصرة، و AAUG Newsletter، وهي تدعم نشاط الأعضاء حيث توفر لهم منتدى لعرض أنباء أنشطة الرابطة ونشر آرائهم.

وتنسق الرابطة برنامجاً للرصد يجمع تحت مظلتها أساتذة متمرسين ومهنيين من شتى الميادين مع الطلاب وشباب المهنيين.

وتنظم الرابطة مؤتمراً وطنياً سنوياً وحلقات بحث محلية أصغر نطاقاً عن الشرق الأوسط والقضايا العربية الأمريكية. وتتعقد مؤتمرات خاصة في العالم العربي بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية المحلية. وقد سبق لها أن عقدت مؤتمرات مشتركة مع جامعة بير زيت وجامعة الأردن، وكذلك عقدت مؤتمراً في صيف ٢٠٠٠ في بيروت بالتعاون مع مركز الدراسات العربية.

المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة و/أو اجتماعاتها

حضر ممثلون عن رابطة خريجي الجامعات العربية الأمريكية اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

وكان ممثل الرابطة عضواً في لجنة التخطيط للمؤتمر السنوي الذي تنظمه إدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية على مدار ثلاث سنوات متعاقبة (١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠)، وترأس عضو منها لجنة التسجيل في عام ٢٠٠٠، وانتُخب ممثل عنها عضواً في اللجنة التنفيذية المشتركة بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، حضر ممثلون عن الرابطة الاجتماعات ذات الصلة للجنة الثانية واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وكان آخرها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

وقد ساعد ممثلو المنظمة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على وضع "موجز للقوانين الدولية الخاصة بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة".

وتعقد المنظمة مؤتمرات دولية سنوية للأطفال، وكثيراً ما يتم هذا بالتعاون مع اليونسيف. وتُدعى إليها وفود من الأطفال والشباب من كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة. وعالجت هذه المؤتمرات قضايا متصلة بحقوق الطفل وتبادل الرعاية فيما بين الأطفال في شتى أرجاء العالم وتعليم نبد العنف/السلام.

واستضافت منظمة الجمع بين الأطفال من أجل التغيير وقت إعداد تقرير غراسا ماشيل مؤتمراً للشباب ضم أطفالاً من ضحايا الحروب، وعرض هؤلاء الأطفال مع غراسا ماشيل قضيتهم في اجتماع مفتوح في الأمم المتحدة.

وتعترم منظمة الجمع بين الأطفال من أجل التغيير تنظيم مؤتمر دولي للأطفال في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ سيعالج قضايا حقوق الأطفال وقضايا أخرى راهنة مع الأمم المتحدة.

١٢ - رابطة خريجي الجامعات العربية الأمريكية

منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥

رابطة خريجي الجامعات العربية الأمريكية منظمة تعليمية ثقافية لا تهدف إلى الربح، وتمثل شريحة عريضة من المهنيين العرب والأمريكيين. وكانت دائماً، من خلال منشوراتها وأنشطتها، صوتاً للعدالة والسلام في الشرق الأوسط.

وتنشر الجمعية ثلاث دوريات هي: Arab Studies Quarterly، وهي أكبر المجلات المخصصة كلية للشؤون العربية التي تصدر بالإنكليزية وأوسعها انتشاراً، و AAUG Monitor، وهي دورية فصلية تتضمن تحليلات وتعليقات